القومية الاقتصادية الجديدة و تكاليف الحفاظ عليها
– دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي –
The new economic nationalism and the costs of maintaining : An analytical study of economic impacts of Britain's exit from the European Union

حكيم بوحرب[1]*،علي محمد مدبش [2] ، سيهام منصوري[3]
Hakim Bouherb[1], Ali Mohammed Medabesh[2], Sihem Mansouri [3]

[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، hakimbouharb7@gmail.com
[2] جامعة جازان (السعودية)، amedabesh@jazanu.edu.sa
[3] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، mansourisihem22@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020/02/28 ؛ **تاريخ القبول**: 2020/04/24 ؛ **تاريخ النشر**: 2020/04/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تبيان طبيعة التكاليف التي تتحملها الدول من أجل ترسيخ قوميتها الاقتصادية، وذلك من خلال عرض أدلة من تجربة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ،حيث تزامن التصويت على الخروج مع تصاعد أصوات كثير في مختلف الدول تطالب بضرورة تبني خيار تحقيق القومية الاقتصادية للدول.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، تلك التي تصف التناقض بين التكامل و القومية الاقتصادية، فبالرغم من النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي إلا أن هاجس موجة القومية الاقتصادية الذي باتت تتصاعد في السنوات الأخيرة مثل عائق لتنمية أفق الاتحاد، وهو ما اتضح جليا في تمنع بريطانيا على الدخول إلى الاتحاد النقدي، و حتى انضمامها إلى الاتحاد الأوربي الاقتصادي تراجعت عنه من خلال التصويت على الخروج، و بالرغم من أن التصويت له آثار سلبية و تكاليف من الناحية الاقتصادية، غير أن نزعة القومية الاقتصادية كان لها الأثر الأكبر في اتخاذ قرار الخروج .

الكلمات المفتاحية: قومية؛ إتحاد؛ ؛ أوروبا؛ بريطانيا ؛تكاليف.

تصنيفات**JEL** : F2؛

Abstract : This study aims to show the nature of the costs that countries bear in order to consolidate their economic nationalism, by presenting evidence from the experience of the Brexit, where the vote to exit coincided with the escalation of many voices in different countries calling for the necessity of adopting the option of achieving the economic nationalism of countries . The study concluded with a set of results, the most important of which are those that describe the contradiction between integration and economic nationalism. Despite the success achieved by the European Union, the obsession with the wave of economic nationalism, which has been escalating in recent years, is an obstacle to the development of the union horizon. This was evident in Britain's denial of access to the monetary union, and even its accession to the European Economic Union retracted it by voting on the exit, although the vote has negative effects and costs in economic terms, but the national economic tendency had an impact The biggest in deciding to Brexit.
Key words: nationalism, union,; Europe, Britain, costs.
JEL Classification Cdoes: F2 ;

* المؤلف المرسل: **حكيم بوحرب**، **البريد الإلكتروني**: hakimbouharb7@gmail.com

تمهيد

ليس من قبيل الصدفة أوروبا اليوم أكثر سلاما وازدهارا من أي وقت مضى في التاريخ، كما أنها متكاملة بكثافة سياسية واقتصادية، حيث ولدت عملية التكامل الطوعي والمؤسسي للغاية ، والتي يجسدها الاتحاد الأوروبي، ومنذ نشأته و على الرغم من أن الموقف البريطاني من الاندماج ظل إيجابيًا ، ظاهراي إلا أن الكثير من الأصوات السياسية و القيادية ظلت تنادي بضرورة إعادة مناقشة، و التي من بينها خطاب تشرشل الشهير عام 1946 حول "الولايات المتحدة الأوروبية" – أكد على شكوكه مع الأولوية الرئيسية ل بلد في الحفاظ على السيادة. انسحبت المملكة المتحدة من المراحل الأخيرة من مفاوضات المجموعة الأوروبية الأولى ؛

كانت المملكة المتحدة مهتمة بشكل أساسي بنموذج مختلف للتكامل، يعتمد على التجارة والاتفاقيات المشتركة. بداية ما يسمى بـ "التراجع الاقتصادي النسبي" في المملكة المتحدة ، مقارنةً بفرنسا وألمانيا ، على وجه الخصوص[2].

مطالبة المجتمع البريطاني بقضية مراجعة مدى ناجعة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي توجت بإجراء استفتاء أفضى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وهو أمر توقعه الكثير من المفكرين الاقتصاديين في ظل تزايد المطالبات باسترجاع القومية الاقتصادية البريطانية، رغم أن هذا الانسحاب سيكون له تكلفة باهظة .

I – الإطار المفاهيمي للقومية الاقتصادية

الإطار البحثي الذي تتناوله هذه الورقة يمثل تقاطعا لحقول ومجالات بحثية كثيرة أهمها المجال الاقتصادي و المجال المالي ، و المجال و السياسي و الاجتماعي ، و في الحقيقة فإن مفهوم القومية الاقتصادية هو مفهوم مشحون بقوة بالمعنى الاقتصادي السياسي وحتى الإيديولوجي أكثر من كونه مفهوما اجتماعيا، و عليه فإنه من المفيد ان يتم التعامل معه على أنه إطارا صالحا للدراسة الأكاديمية لا كأداة تحليلية.

I –1 مفهوم القومية

كما جرت العادة بالنسبة للعديد من المفاهيم الاكاديمية فأنه لين يكون باعثا على الدهشة عدم عثورنا على مفهوم دقيق و يحظى بالإجماع للقومية الاقتصادية، و لعله ولأجل التمكن من وضع إطار مفاهيمي للقومية الاقتصادية من الأنجع لنا أن نضع في الاعتبار ضرورة استخدام العبارة في النقاش الإيديولوجي والسياسي المعاصر، و عليه فإن العديد من التجاذبات الفكرية و العديد من الأطروحات الجدلية ستظهر للسطح، و التي قد تساعد على انتاج محددات مفاهيمية لهذا المصطلح ؛

وقبل التعرض لمفهوم القومية الاقتصادية لابأس ان نستعرض مفهوم القومية، الذي له هو الآخر مجموعة متنوعة من المعاني ، إلا أنه يشمل مركزيًا ظاهرتين: (1) الموقف الذي يتخذه أعضاء الأمة عندما يهتمون بهويتهم كأعضاء في تلك الأمة و (2) الإجراءات التي يتخذها أعضاء الأمة سعياً لتحقيق (أو الحفاظ) شكلاً من أشكال السيادة السياسية[3].

خطاب القومية هو حديث متميز. ويقال إنه نشأ من التمرد البريطاني ضد النظام الملكي في القرن الثامن عشر، وصراعات النخب العالمية الجديدة ضد الاستعمار الليبيرالي ، في القرن السابع عشر والثورة الفرنسية لعام 1789 ، ورد الفعل الملاين على هذه الثورة .وقد يختلف المؤرخون في اللحظة الدقيقة لميلاد القومية، لكن علماء الاجتماع واضحون: القومية هي حركة وأيديولوجية حديثة، ظهرت في النصف الأخير من القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية وأمريكا[4].

عموما يمكن اعتبار القومية الاقتصادية على انها شكل من أشكال الحمائية الحديثة، التي ظهرت في أجزاء مختلفة من العالم، و يمكن اعتبارها بمثابة معارضة لحرية حركة السلع أو الخدمات أو رأس المال أو الأشخاص (لأسباب حقيقية أخرى غير

الوطنية). يدين القوميون الاقتصاديون التجارة الحرة وينتقدون العولمة باستمرار ، ويرون أنها مسؤولة عن العلل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الأمة. تتعارض القومية الاقتصادية مع قوى العولمة التي تدفع إلى تفكيك الحواجز الاقتصادية بين الدول القومية

هناك فترات تاريخية عرف فيها العالم دفعة قوية لترسيخ العولمة بدلاً من بناء الأمة ، فلم يعد بإمكان القومية الاقتصادية أن تدعي أنها عقيدة تنمية تقدمية. وفي حالة تأكيد ذلك فأنه ستكون بالفعل مفارقة تاريخية أيديولوجية. ولكن لا "الدول الاقتصادية" ولا "الدول الاقتصادية" ، كما هو مذكور أدناه ، تذوب ، بينما يتم اكتشاف (إعادة) أهمية الثقافات الاقتصادية الوطنية المختلفة. وقد دعا خطاب العولمة إلى التشكيك في الوطنية – كوحدة تحليل – سواء فيما يتعلق بالاقتصادات أو الدول أو المجتمعات أو الثقافات. تم تقديم أقوى مطالبات حول الاقتصاد العالمي الجديد الذي هزم الاقتصادات الوطنية ويقوض تدريجياً الأهمية النسبية للدول والمجتمعات والثقافات الوطنية. إن الاقتصاد العالمي الذي كان مكوناً من اقتصادات وطنية يتحول بسرعة إلى اقتصاد عالمي يتألف من جهات فاعلة اقتصادية وشبكات عبر وطنية[5].

استنادا إلى العرض السابق لمفهوم القومية الاقتصادية يمكن استنتاج مجموعة من النقاط المرتبطة و المحددة للمفهوم :

- **النقطة الأولى** تتعلق بحقيقة أن البلد يحتاج إلى الاكتفاء الذاتي والحفاظ على السيادة الكاملة على اقتصاده وقدرته الإنتاجية. وهذا يعني بذل جهد لتجنب العجز المالي ، خاصة إذا كانت الجهات الفاعلة الأجنبية تحمل هذا الدين.
- **الجانب الثاني** المهم هو تجنب الاتفاقات التجارية التي تفضل تدفق البضائع الأجنبية منخفضة التكلفة لتجنب المنافسة في سوق العمل والحفاظ على استقرار تكاليف العمالة.
- **كنقطة ثالثة** ، ينبغي تجنب الهجرة ، لا سيما العمالة ذات المهارات المنخفضة ، لأن هذا يدفع الأجور للأسفل ، مما يلحق الضرر بالعمال الوطنيين.
- **النقطة الرابعة** تتعلق بالحاجة إلى استراتيجيات استثمار وطنية كبيرة تمولها المؤسسات المالية العامة لدعم تطوير البنية التحتية وإعادة التصنيع وخلق فرص العمل للمواطنين، وتجنب قدر الإمكان، الاعتماد على قوى السوق لتحديد معدلات القروض.
- تتعلق **النقطة الخامسة** ، المتصلة بما سبق ، بالحاجة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية المحلية من خلال تطوير برنامج واسع للبنية التحتية العامة لزيادة الروابط بين الولايات وتعزيز الإنتاج والتجارة الداخلية.

أخيرًا ، تتعلق **النقطة السادسة** بثقافة قومية المستهلك ، وهي الترويج للمنتجات الوطنية على المنتجات الأجنبية، حيث تسعى القومية الاستهلاكية إلى إقناع المواطنين بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية كاستثمار في رفاههم الاقتصادي[6].

I –2 دوافع إحياء القومية الاقتصادية

الدعوات المتزايدة للحماية، والاستثناءات المتكررة لقواعد التجارة الحرة ، والسياسات النقدية والمالية الخاطئة غالباً ما يُنظر إليها على أنها ناتجة عن الصدمات العميقة والتغيرات الهيكلية التي حدثت منذ الستينيات. في الواقع ، فإن التقلبات الحادة في أسعار الصرف والطلب والأسعار قد ارتبطت بموقف أكثر دفاعية من جانب الحكومات والنقابات ورجال الأعمال ويمكن ربطها مباشرة باعتماد مجموعة واسعة من التدابير الحمائية في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

في فترة الستينيات كانت القومية الاقتصادية مشكلة تشوب البلدان النامية التي حصلت على الاستقلال السياسي مؤخرًا و التي سعت أيضا إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال الحماية ومتابعة سياسات التنمية القومية، و قد عرفت القومية الاقتصادية انتشارا في فترة السبعينيات تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول ، و لقد أشارت رؤى "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"

في المقام الأول إلى الحوار بين الشمال والجنوب والعلاقات بين الأغنياء والبلدان الفقيرة، ومع ذلك أصبحت قضية القومية الاقتصادية اليوم هي الشاغل والمسؤولية المركزيين للدول الغربية المتقدمة، حيث ارتبط انتعاش الحمائية بالتغيرات في العالم الحقيقي ، في الإنتاج والتجارة والتوظيف ، ومن المتوقع أن تشكل القومية الاقتصادية المسار المستقبلي للتطورات الاقتصادية.

تعتبر القومية الاقتصادية على نطاق واسع مقاربة قديمة غير أنها لا تزال مطبقة إلى حد كبير، ولعل ديناميكية إعادة ظهورها يمكن تأطيره بالمعالم التالية التالية:

1- فشل الإدراك الجوهري في إدراك أن القومية الاقتصادية تظهر في أشكال مختلفة وبمحتويات مختلفة، بما في ذلك الليبرالية الاقتصادية.

2- القومية الاقتصادية تعد بعدًا محددًا للقومية عمومًا، وبالتالي لا يمكن دراستها بشكل كافٍ من خلال النظام الاقتصادي.

3- لا يمكن تصور القومية الاقتصادية على أنها فكرة أو عقيدة ، حيث إن القومية في نفس الوقت دائمًا عمل سياسي. وبالتالي فإن تبني نوع معين من العقيدة القومية الاقتصادية قد يسهل أو يعيق التكامل الاقتصادي الخارجي أو إعادة التنظيم الصناعي الداخلي – اعتمادًا على السياق التاريخي[7].

تتعدد وجهات النظر للقومية الاقتصادية، وعلى كل حال فهي إحدى خيارات السياسات الاقتصادية، وهي بحاجوة الى قطع أخرى لتكملتها، فالقومية هي عمل سياسي قد يخلق تكاملا مع سياسات سابقة، كما انها بحاجة لهياكل تنظيمية لتطبيقها، و الامر يحتاج هنا الى اقناع المجتمعات و النخب، و في الأخير فإنه ومن الناحية الاديولوجية تمثل إما تقدما أو تراجعا عن خيارات اديولوجية و اقتصادية سابقة . الشكل الموالي يوضح أكثر ما تناولناه آنفا ؛

الشكل(1): القومية الاقتصادية من منظر هيكلي وقومي و إديولوجي

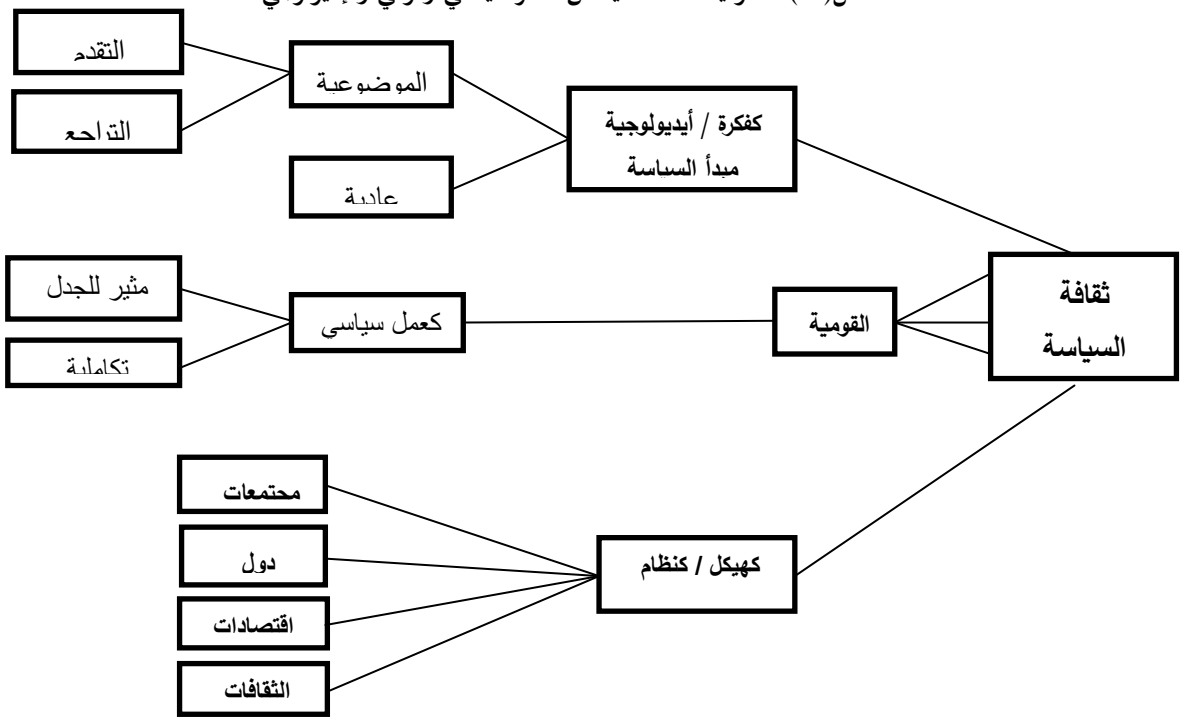

Source : PICKEL, A (2003). Explaining, and explaining with, economic nationalism, Nations and Nationalism 9 (1), p 117.

تستخدم القومية الاقتصادية بشكل أساسي في السياقات الإيديولوجية، إذ تشير إلى ظواهر حقيقية وهامة عند تقاطع الاقتصاد والسياسة والثقافة، ولا توجد نظرية جوهرية تجريبية للقومية الاقتصادية نظرًا لوجود العديد من القوميات المختلفة والعديد من السياقات التاريخية المختلفة، ومع ذلك يمكن صياغة القومية الاقتصادية المصممة كجزء من عملية عامة أكبر تأخذ أشكالًا تجريبية متنوعة بأشكال نظرية عامة، و عليه فإن القومية الاقتصادية من الناحية الاكاديمية تصلح كعامل تفسيري، و يعود ذلك لكونها جزء من إطار نظري يمكنه ربط عمليات التغيير الاقتصادي على الصعيدين العالمي والوطني، فالسياق العام في مركز هذا الإطار هي ما تسمى بآلية التأميم و المتمثلة في العملية ذات الأساس الثقافي للتكامل أو التفكك الداخلي والخارجي للاقتصادات والمجتمعات السياسية الوطنية؛

القومية موجودة في جميع النظم السياسية والاقتصادية المعاصرة. حيث توجد دولة ، هناك – دولة واحدة على الأقل. حيث توجد أمة ، توجد قومية، وبالطبع لا توجد دولة قائمة لا تدعي أنها تمثل أمة، يمكن تصنيف القوميات وتصنيفها بشكل مفيد وفقًا لمجموعة متنوعة من المعايير[8].

II- جهود التكامل الاقتصادي الاوروبي و الممانعة البريطانية

المشاعر المناهضة للنظام والليبرالية التي ساعدت على التصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد اكتسبت طابعًا قومياً قويًا، و القومية ليست هي التعبير الوحيد للقلق الاجتماعي من الاضطرابات التي تسببت فيها الأسواق غير الخاضعة للتنظيم بشكل جيد، وقد سبق التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تغييرات فكرية جذرية ظهرت في الأصوات المناهضة للسوق ومناهضة التقشف ، و بالمقابل ظهور أصوات تدعم الانفتاح على المهاجرين واللاجئين. يمكن ملاحظة هذا النمط من المعارضة لليبرالية السوقية من اليمين واليسار في معظم البلدان الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية .

II- 1 الخلفية النظرية للاتحاد الأوربي

هناك العديد من الادبيات الفكرية التي تناولت موضوع التكاملات الاقتصادية أولها و أقدمها عمل Balassa, Bela. 1961 الذي يعتبر حجر الزاوية الذي بنيت عليه العديد من الاجتهادات الأكاديمية و غير الأكاديمية للتكاملات الاقتصادية[9]، و قد تم مراجعة هذا العمل العلمي من طريف العديد من المفكرين الاقتصاديين .

تستند الدراسات التي تناقش مكاسب التكامل التجاري وشرح الآثار النظرية لاتفاقيات التجارة التفضيلية إلى الدراسة الرائدة لـ .Viner (1950) تمت مراجعة كتاب فينر المعنون "قضية الاتحاد الجمركي" من قبل العديد من الاقتصاديين في المجلات المعروفة. يشمل ذلك Catudal (1951) ، الذي يصف أعمال فينر في اقتصاديات الاتحادات الجمركية بأنها المرة الأولى التي يعرض فيها أي شخص قضية المكاسب من التكامل الاقتصادي على مثل هذا التحليل المفصل والنقدي من وجهة نظر اقتصادية بحتة[10].

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على انه: "عبارة عن كافّة الإجراءات التي تتضمّن عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التّجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنّسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع"[11].

للحد من التجاذبات الجدلية النظرية حول التكامل يمكن النظر إليه من منظورين: كعملية وكحالة.

من منظور عملياتي فهو يشمل تدابير تهدف إلى القضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول وطنية مختلفة ؛ بينها ينصرف مفهوم التكامل الاقتصادي وفقا لمنظور الحالة إلى كونه يتمثل في غياب أشكال مختلفة من التمييز بين الاقتصادات الوطنية[12].

أدى التكامل الأوروبي إلى خلق مستوى جديد من الحوكمة من خلال تصميم مؤسسي متطور ومبتكر، حيث لم يعد من اللافت للنظر أن رؤساء دول أو حكومات الدول السبع والعشرين يجتمعون أربع مرات على الأقل في السنة تحت رعاية المجلس الأوروبي، وهو أهم هيئة لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي. تم إطلاق المجلس الأوروبي في عام 1975 فقط، في وقت كان التكامل الاقتصادي في طريقه إلى مواجهة الركود الاقتصادي العالمي والركود المستمر. ساعدت اجتماعات القمة المنتظمة على تركيز انتباه القادة الوطنيين على مدى خطورة مرض التصلب الأوروبي ووفرت منتدى لا غنى عنه على أعلى مستوى سياسي لاتخاذ القرارات في منتصف الثمانينات لإنعاش التكامل الأوروبي. قبل عام1975 [13]،ناهيك قبل عام 1945، كانت اجتماعات قمة القادة الأوروبيين نادرة وغالباً ما كانت محفوفة بالمخاطر. الآن أصبحوا شائعين وجزء لا يتجزأ من عمل أوروبا كما نعرفها .

نشأ التكامل الأوروبي منذ بداياته عقب الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق أمل كبري يهدف إلى تخليص الوعي الجماعي الأوروبي في غرب أوروبا علي الأقل – من ميراث القومية Nationalism السيء، والسير في اتجاه أوروبا متعاونة تأمل في تحقيق الوحدة الكونفدرالية يوما ما؛ إن الاتحاد الأوروبي، قبل كل شيء، هو قواعد تتجاوز الحدود الوطنية، أي ما يتخطى إطار عمل الدول الأعضاء ويضع إطارا له. و في نهاية المطاف، لا يوجد هذا الاتحاد إلا طالما تم احترام هذه القواعد. لكن الآن، فمن الواضح أهنا أقل وأقل احتراما .لذلك، يمكننا أن نذهب إلى حد اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يختفي ولكن يبقى اليورو. غير أنه من الطبيعي أن يرتدد الناس في البلدان الأوروبية في ترك العملة الموحدة. فقوة العملات لا يمكن تلخيصها في الثقة اليت تلهمها، وإذا كان اليورو قائما، فهو قانونيا هو العملة الوحيدة اليت تعد معطى قانوني في وحدة اقتصادية تمثل أكثر من 300 مليون نسمة. ومن ثم يمكن للمرء أن يتصور أنه حتى لو مل يكن اليورو عملة تلهم ثقة خاصة، فإنه يمكن الاستمرار في استخدامها على حنو عابر في دولة تركت الاتحاد الأوروبي قانونا. وهذه بالضبط حالة ألمانيا في مواجهة بروكسل وأحد أسباب الاختلالات في الاتحاد الأوروبي اليوم. وكان القصد من هذه الصيغة أن تندد بنفاق إنكار وجود مصالح وطنية لصالح "مصلحة أوروبية عامة" زائلة[14].

المجلس الأوروبي هو قمة جبل الجليد المؤسسي للاتحاد الأوروبي. يظهر مجلس الوزراء أيضًا بشكل ظاهر على السطح، حيث تجتمع اجتماعاته المنتظمة بتكوينات مختلفة معظم الوزراء الحكوميين من الدول الأعضاء؛ المفوضية، الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وتتألف إلى حد كبير من كبار السياسيين الذين رشحتهم الدول الأعضاء والتي وافق عليها البرلمان الأوروبي؛ والبرلمان الأوروبي نفسه، الذي ينتخب أعضاؤه مباشرة عبر الاتحاد الأوروبي كل خمس سنوات. أقل شهرة ولكن ليس أقل أهمية، هي محكمة العدل الأوروبية. تشكل هذه الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية معًا هيكل إدارة الاتحاد الأوروبي. تحتها، وتشكيل كتلة جبل الجليد في الاتحاد الأوروبي، والآلاف من موظفي الخدمة المدنية الأوروبية – التروس في الآلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي[15].

II– 2 خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كآلية لتحقيق القومية الاقتصادية

تشير الأدلة إلى أن سياسات تحرير السوق أدت إلى تحرير القوى العاملة في المملكة المتحدة وهددت النسيج الاجتماعي. يوفر هذا تفسيرًا مقنعًا لظهور حركة مضادة واقية، و الظاهر أن Brexit تشكل جزءًا من هذه الحركة، حيث أن هناك مؤشرات واضحة في حملة الاستفتاء على خروج المملكة المتحدة أن الحمائية الاقتصادية كانت جزءًا رئيسيًا من رسالة الإجازة.

في النصف الثاني من القرن العشرين، حددت التجربة الإمبريالية والعسكرية البريطانية خصوصية مقاربتها لعمليات التكامل في أوروبا. تم الحفاظ على التوجه العالمي التقليدي للنخبة الحاكمة البريطانية في فترة ما بعد الحرب، وقد انعكس هذا في المسؤولية العالمية" السياسية والعسكرية للمملكة المتحدة، وقد لخص ونستون تشرشل هذه الرؤية للدور العالمي للبلاد في عقيدة الدوائر الثلاث ؛

خلال السنوات الخمس عشرة الأولى بعد الحرب عارضت بريطانيا بشدة الدخول في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولكن في النهاية كان عليها أن تطلب الدخول. بدأ الاتجاه نحو تكثيف الاتجاه الأوروبي للسياسة الخارجية للبلاد في 1950-1960، عندما تم تخفيض الاقتصادية زادت القوة والتأثير السياسي للمملكة المتحدة إلى جانب الطموحات العالمية السائدة في لندن من اهتمامها باستخدام مزايا التعاون الأوروبي الغربي. بدأت الدوائر الحاكمة في بريطانيا تدرك أن دور القوة العالمية التي أخذتها لا يتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الفعلية للدولة، و حتى نهاية الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، اتبعت السياسة البريطانية تجاه التكامل الأوروبي الغربي هدفًا محدودًا لتجنب عزلة بريطانيا في أوروبا الغربية والاحتفاظ بدورها كحليف رئيسي للولايات المتحدة ومركز الكومنولث البريطاني. هذا ما يفسر حقيقة أنه خلال الفترة الأولى: 1957-1959وحتى عام 1960 ، اتخذت أوروبا واحدة من الأماكن الأخيرة في نظام أولويات السياسة الخارجية، حيث اكتسبت عملية التكامل في أوروبا الغربية قوة دون مشاركة بريطانيا، وحينها بدأت وزارة الخارجية في تغيير موقفها الذي يتميز بـ "**التعاون دون التزام**" بسياسة بناءة أكثر[16].

أكدت مجموعة من الدراسات الأكاديمية على فكرة ان العديد من المؤشرات لا سيما تلك المرتبطة بأجزاء من القطاع المالي ، ناقضت فكرة التعامل مع اللوائح المصرفية الأوروبية التي نشأت منذ الأزمة المالية العالمية ، والتي كان ينظر إليها على أنها تقوض الأسواق الحرة، فيما دافع آخرون على وجهة نظر غير تقليدية مفادها أنه لا يمكن تحقيق تجارة حرة "حقيقية" إلا من خلال مغادرة الاتحاد الأوروبي و تخليص المملكة المتحدة من أي حواجز جمركية أمام التجارة الخارجية.

كانت الشكاوى حول معايير وقواعد الاتحاد الأوروبي وعواقبها على المواد الاستهلاكية مثل المصابيح الكهربائية والغلايات والموز من الدعايات الدعائية المناهضة للاتحاد الأوروبي والتي استندت إلى فكرة التوسيع التنظيمي، ومع ذلك ، فإن الكثير من الخطاب الذي نشره مختلف حملة "إجازة الخروج " غُرست بطموحات حمائية أو كبح السوق. وأكثرها وضوحًا هو العداء لحرية تنقل الأشخاص عبر حدود الاتحاد الأوروبي. ارتبطت المخاوف المتعلقة بالهجرة باحتمال أن ينتقل العمال غير البريطانيين إلى بريطانيا بحثًا عن عمل ، مما يعرض رعايا المملكة المتحدة لمخاطر أعلى للبطالة والضغط النزولي على الأجور. على الرغم من أن الدراسات تميل إلى إظهار الآثار الصغيرة أو التي لا تذكر من هجرة الاتحاد الأوروبي على الأجور وفرص العمل في المملكة المتحدة ، و بالنسبة للعديد من الناخبين من الإجازات ، تم النظر إلى الهجرة كتهديد لمستويات المعيشة ، وسعت حملة الإجازة إلى التأكيد على ذلك في كل فرصة. يمكن تفسير الاقتراح الخاص بتقييد الوصول إلى سوق العمل في المملكة المتحدة على رعايا المملكة المتحدة ، عن طريق تقييد حرية الحركة من الاتحاد الأوروبي ، على أنه اقتراح لكبح تشغيل آلية سعر سوق العمل في المملكة المتحدة عن طريق تقييد العرض ، وهي خطوة حمائية بشكل واضح[17].

II– 3 مشكلة بريطانيا والتكامل الأوروبي: حدود العمل العقلاني

عندما تم تأمين عضوية EEC من قبل إدوارد هيث في عام 1973 ، كان ينظر إلى انتقال بريطانيا إلى المجتمع باعتباره أحد الركائز الرئيسية لسياسة اقتصادية تهدف إلى تنشيط الاقتصاد البريطاني. يعتقد هيث أن فتح الاقتصاد البريطاني للمنافسة الأوروبية من شأنه أن يسهم في تحديث الاقتصاد. ومع ذلك ، فقد تم اقتراح أن هذه الأهداف الاقتصادية كانت مصدر قلق لإحداث تغيير أكثر عمقا في المجتمع البريطاني. تم تقديمه كسياسة تهدف إلى إبعاد بريطانيا عن مجتمع قائم على الطبقة والامتياز ونحو مجتمع منفتحًا وجديراً. كان ينظر إليه أيضًا على أنه تحول في وعي الطبقة السياسية البريطانية[18].

تم تعزيز وجهة النظر هذه من منظور ماركسي على نطاق واسع بواسطة توم نعيم (1973) في طبعة من "مراجعة اليسار الجديد" (1973) المكرسة بالكامل لتحليله لليسار البريطاني والجماعة الأوروبية ، قال إن العضوية تمثل التخلي عن الأهداف السياسية التقليدية لبريطانيا من قبل الطبقات الحاكمة في مواجهة الأزمة الاقتصادية. كشف انهيار الدولار عام 1971 أخيرًا عن الضعف النسبي للاقتصاد البريطاني[19]. لم يكن لدى بريطانيا قطاع صناعي وطني قوي للوقوف في وجه الأزمة الاقتصادية الدولية، وكانت مصالحها الاقتصادية الأساسية ، ولا سيما رأس المال المالي، تعتمد على نظام اقتصادي غربي تحت السيطرة الأمريكية.

من هذا المنظور، يمكن اعتبار التحول إلى أوروبا بمثابة إعادة توجيه أساسية وإعادة هيكلة للنظام الاقتصادي والنظام السياسي. كان يعني ضمنيا إعادة بناء بريطانيا كدولة أوروبية داخل رابطة من دول أوروبية كجزء من الانتقال من الدولة الإمبراطورية إلى الدولة القومية الأوروبية الحديثة.

يشير موجز التوترات والمشكلات الرئيسية في علاقة الدولة البريطانية بالمجتمع منذ العضوية إلى المدى الذي لم تصبح فيه النخب البريطانية شريكًا سهلاً في بناء أوروبا الجديدة:

- إعادة التفاوض على شروط دخول حكومة العمل في عام 1975؛
- استمرار الصراع على مساهمات الميزانية البريطانية من 1979-1984؛
- معارضة السيدة تاتشر لمزيد من التحركات نحو الاتحاد السياسي والنقدي بعد توقيع القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 ؛
- رفض جون ميجور اتفاقات بريطانيا في معاهدة ماستريخت (1992) بشأن الاتحاد النقدي؛
- انسحاب بريطانيا من آلية سعر الصرف في سبتمبر 1992 ؛
- المشاكل المتعلقة بالتصديق البرلماني على معاهدة ماستريخت والانقسام المتزايد بين الأوروبيين والأوروبيين في حزب المحافظين ؛
- مشاكل حكومة حزب العمال بشأن تبني العملة الأوروبية الموحدة في مواجهة التوترات السياسية الداخلية والشك العام[20].

III– الجوانب الاقتصادية لعضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي

أدى الانضمام إلى السوق الموحدة "إلى رفع مستويات الدخل في المملكة المتحدة بشكل ملحوظ وتوقع أكثر من أنصار السبعينيات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تنبع هذه الآثار الإيجابية من نجاح الاتحاد الأوروبي في زيادة التجارة وتأثير المنافسة القوية على إنتاجية المملكة المتحدة. " تم إلغاء 30 تعريفة تجارية لبريطانيا بعد فترة انتقالية مدتها 4.5 سنوات: تم تخفيض كل عام هناك بنسبة 20 ٪ حتى يتم رفعها بالكامل في يوليو 1977. في سبعينيات القرن العشرين، كانت المفوضية الأوروبية تشيد غالبية الحواجز غير التعريفية المتبقية، وفي الناهية تم تأسيس السوق الأوروبية الموحدة (SEM) في عام 1992 ، والتي كانت "مجرد برنامج لتمكين الاتحاد الأوروبي من إكمال إنشاء نموذج الإدارة الموحدة". بحلول ذلك الوقت ، كانت القواعد الوطنية

المتنوعة في النهاية منسقة بما يكفي لإكمال هذه الخطوة. لذلك فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (في ذلك الوقت لا يزال الاتحاد الأوروبي) ساعد المنتجين والتجار في المملكة المتحدة على أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة .

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستوى المعيشة للشعب البريطاني وراء دول الاتحاد الأوروبي في سبعينيات القرن الماضي وأوائل الثمانينات ولكن الاندماج في السوق الأوروبية ساعد في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي. بحلول عام 1995 ، تجاوز معدل النمو نسب النمو في فرنسا وألمانيا. هذا و أوضح بحث تجريبي حول تأثير التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاتحاد الأوروبي كان ليكون أقل بمقدار خمس اليوم تقريبًا إذا لم يحدث أي تكامل منذ عام 1950. ويستند هذا التأثير النمو على التجارة الثنائية لأن الاتحاد الأوروبي "هو الشريك التجاري الرئيسي في المملكة المتحدة ، وهو ما يمثل 44 ٪ من الصادرات و 53 ٪ من واردات السلع والخدمات في عام 2015."

على الرغم من كل هذا ، بعد الانضمام إلى EEC ، كانت المملكة المتحدة تطلب بالفعل تخفيض مساهمتها في ميزانية المفوضية الأوروبية . حسبت حكومة المملكة المتحدة أن مساهماتها ستتجاوز الإيصالات التي حصلت عليها المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي .(EU) واستند هذا على سببين. أولاً :توزيع غالبية الدعم المالي من ميزانية الاتحاد الأوروبي للمزارعين الأوروبيين. في سبعينيات القرن الماضي ، تم استيراد حوالي 70٪ من المنتجات الغذائية في المملكة المتحدة. في حين أن 3 ٪ فقط من القوى العاملة في البلاد كانت في قطاع الزراعة. ثانياً ، كان لدى المملكة المتحدة أعداد كبيرة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة .(VAT) كانت مشكلة المساهمة مسألة خلاف حتى عام 1984 بينما تفاوضت رئيسة وزراء المملكة المتحدة مارغريت تاتشر حول اتفاقية طويلة الأجل مع المفوضية الأوروبية. حصلت المملكة المتحدة على استثناء، والذي "يتم حسابه وفقًا للصيغة التي اعتاد عليها؛ يعني أن صافي مساهمة المملكة المتحدة قد انخفض بنسبة 66 ٪، نسبة إلى ما سيكون دون تخفيض، ومع ذلك يتم استبعاد عناصر معينة من الميزانية من الخصم بما في ذلك المساعدات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومن النفقات غير الزراعية لعام 2009 في الدول الأعضاء الجديدة. هذا التطور الأخير كان له تأثير على مراحل حتى عام 2011 ، تمثل إلى حد كبير الزيادة الحادة في صافي مساهمة المملكة المتحدة. بحلول عام 2015 ، تجاوزت 18 مليار يورو سنويًا. على الرغم من الزيادة في مدخلات المملكة المتحدة ، كانت نفقات الاتحاد الأوروبي للمملكة المتحدة خلال الفترة (2010–2015) ثابتة، ونتيجة لذلك كانت نسبة الدخل إلى الدخل في المملكة المتحدة فيما يتعلق بميزانية الاتحاد الأوروبي سلبية للغاية اعتبارًا من عام 2010. وفي عام 2015 ، ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ 10.7 مليار يورو أكثر مما كانت تتلقاه من ميزانية الاتحاد الأوروبي[21]. و الشكلين المواليين يوضحان دينامية حساب بريطانيا مقارنة بمساهمتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي و حصتها السوقية.

الشكل (2): ديناميات الرصيد في المملكة المتحدة (2000–2015) مقارنة مساهمتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي ومساهمات ميزانية الاتحاد الأوروبي للمملكة المتحدة (يتم استرداد الأرقام من قاعدة بيانات المفوضية الأوروبية التفاعلية)

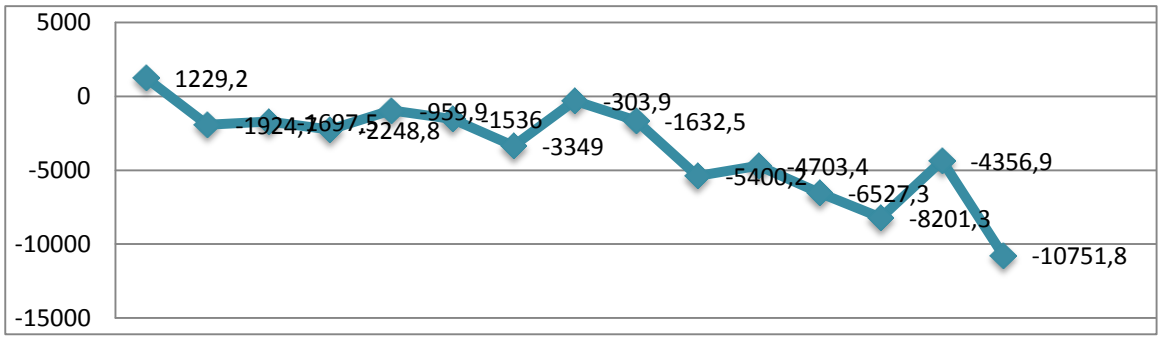

Source : Rasa Daugėlienė and Paulius Puskunigis, The Scope and Specificity of Economic Relations Between the EU and the United Kingdom in Brexit Case , David Ramiro Troitiño • Tanel Kerikmäe • Archil Chochia, Brexit History, Reasoning and Perspectives, Springer International Publishing, p 273.

كانت مساهمة ميزانية الاتحاد الأوروبي حجة مستمرة خلال حملة الاستفتاءات حيث "تقدم المملكة المتحدة مساهمة تعادل حوالي 275 مليون جنيه إسترليني في الأسبوع". ادعى تصويت الإجازة أن الأموال يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعليم أو الرعاية الصحية.

الشكل (3): رصيد الميزان التجاري المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي

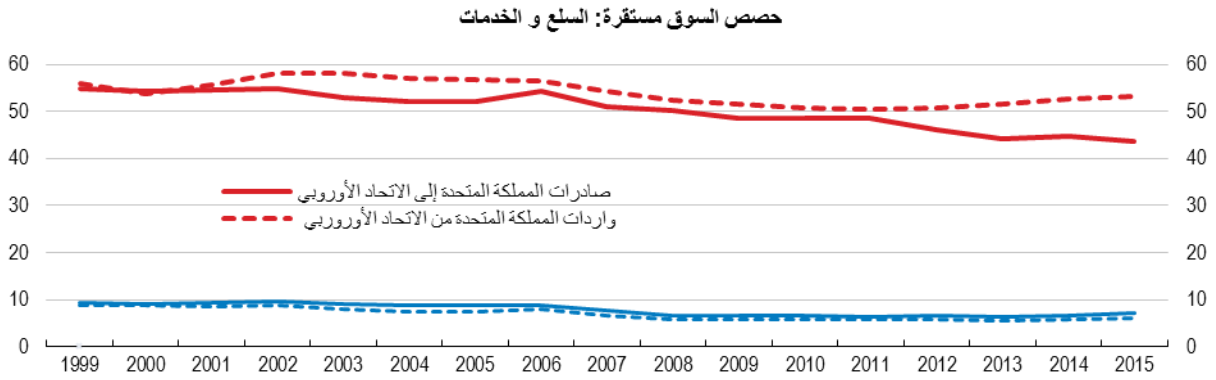

Source : Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 15.

ويوضح الشكل الموالي عجز حساب المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي

الشكل (04) عجز الحساب الجاري للمتحدة مع الاتحاد الأوروبي، و فائض في الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

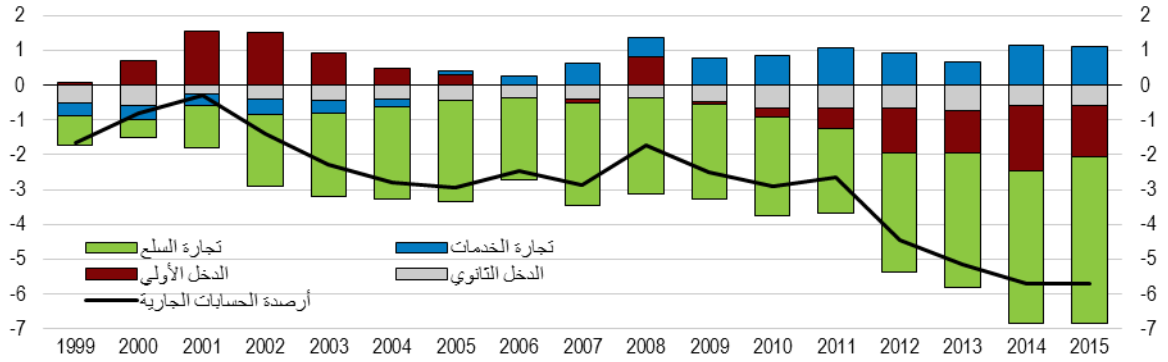

Source : Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 15.

عند الحديث عن التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ، فإن هذا الأخير عادة ما يكون في الجانب السلبي من الميزان التجاري في السلع ، وعليه فإن المركز المالي لمدينة لندن يضع المملكة المتحدة في موقع إيجابي فيما يتعلق بالخدمات (من عام 2005 فصاعدًا)

تمثل الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة وحوالي 45 ٪ من إجمالي الصادرات البريطانية ، والواردات حتى الاتحاد الأوروبي شريك أكثر أهمية "المملكة المتحدة لديها عجز في تجارة السلع في مقابل – الاتحاد الأوروبي ، ولكن فائض في الخدمات ، ولا سيما في الخدمات المالية. تبلغ صادرات الخدمات المالية أكثر بقليل من 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة ، مقابل حوالي 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدى أقران الاتحاد الأوروبي .

من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن الاتحاد الأوروبي ليس بنفس أهمية الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال ، "استحوذ الاتحاد الأوروبي على 19٪ فقط من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة في عام 2014 (مقارنة بـ 55٪ من الولايات المتحدة ".(ومع ذلك ، ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن المملكة المتحدة هي البلد الأكثر جاذبية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، فإن فقدانها في السوق الموحدة "سيضعف الاستثمار الثابت ، ويقلل من قدرة التصدير ويضرب الابتكار والإنتاجية (التقدم التقني) بمرور الوقت".

عند الحديث عن ذلك ، ستكون مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حاسمة. أحد الجوانب الأخرى التي يجب الإشارة إليها هو تأثير الهجرة لأنها كانت الحجة الرئيسية لحملة "إجازة التصويت". على الرغم من أن حركة القوى العاملة هي أقل حرية مطبقة ، إلا أن الهجرة تعتبر مشكلة كبيرة في المملكة المتحدة. "كانت الهجرة مهمة فقط منذ منتصف التسعينيات وأصبحت مثيرة للجدل فقط منذ انضمام دول أوروبا الشرقية (الفقيرة نسبيًا) في عامي 2004 و 2007."

لا يأخذ الاتحاد الأوروبي سوى جزء صغير في السياسة الاجتماعية الأوروبية بسبب ميزانية الاتحاد الأوروبي الصغيرة نسبيًا ، والتي تبلغ 1٪ فقط من إجمالي الميزانيات المتراكمة في الدول الأعضاء، لا يمكن للاتحاد الأوروبي تنفيذ سياسة إعادة التوزيع مثل الدول الفردية. وهذا هو السبب في أن سياستها الاجتماعية موجهة نحو إنشاء وتبني تنظيم اجتماعي مشترك في الاتحاد الأوروبي[22].

IV – قياس الآثار وتكاليف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit

المملكة المتحدة هي اقتصاد صغير مفتوح يتمتع بميزة نسبية في الخدمات التي تعتمد بشدة على التجارة مع الاتحاد الأوروبي. في عام 2015 ، بلغ الانفتاح التجاري للمملكة المتحدة ، الذي تم قياسه بمجموع صادراتها وارداتها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، 0.57 ، مقارنة بـ 0.28 للولايات المتحدة و 0.86 لألمانيا. وشكل الاتحاد الأوروبي 44 في المائة من صادرات المملكة المتحدة و 53 في المائة من وارداته. بلغ إجمالي التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي 3.2 أضعاف تجارة المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة ، ثاني أكبر شريك تجاري لها[23].

IV – 1 تأثر حالة عدم اليقين على الاقتصاد البريطاني

من شأن عدم اليقين المتزايد أن يؤثر على الأوضاع المالية، ومن المنتظر أن يؤدي التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى حالة كبيرة من عدم اليقين على المدى القريب، مما يزيد من المخاطرة ويضر بالثقة، نتائج التصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تقلبات إضافية كبيرة في الأسواق المالية وفترة طويلة من عدم اليقين بشأن تطورات السياسة في المستقبل. علاوة على ذلك ستحتاج المفاوضات حول انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016–18، تليها المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في 2019–2023 ، والتي من المحتمل أن تسهم في تعزيز حالة عدم اليقين. تشير التجربة السابقة إلى أن المزيد من عدم اليقين، سواء في السياسة الاقتصادية في المملكة المتحدة أو تقلبات أكبر في سوق الأسهم، وسوف يرتبط بارتفاع هوامش سندات الشركات، ومن شأن عدم اليقين أن يخفض أسعار الأصول، ويقلل توافر الائتمان المصرفي ويزيد من تكلفته للقطاع الخاص. قد تؤدي ضربة الثقة أيضًا إلى دفع الأسر والشركات إلى تأجيل قرارات الإنفاق الخاصة بهم مؤقتًا. ستؤثر هذه الصدمات على المملكة المتحدة وستنتقل إلى دول أخرى ، خاصة في أوروبا. كما أظهرت أزمة منطقة اليورو والأزمة المالية العالمي أن الصدمات المالية السلبية في بلد ما يمكن أن تنتشر بسرعة إلى بلدان أخرى.

و الشكلين المواليين يوضحان هوامش الأسهم و السندات في حالة عدم اليقين للملكة المتحدة خلال الفترة 2010 – 2016

الشكل (05): هوامش السندات و سياسات عدم اليقين

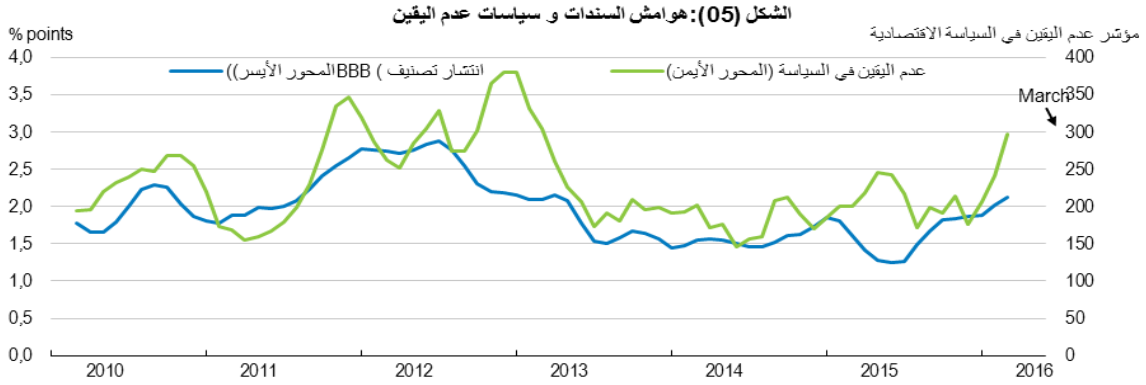

Source : Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 18

الشكل 06 هوامش السندات و تقلبات الأسهم

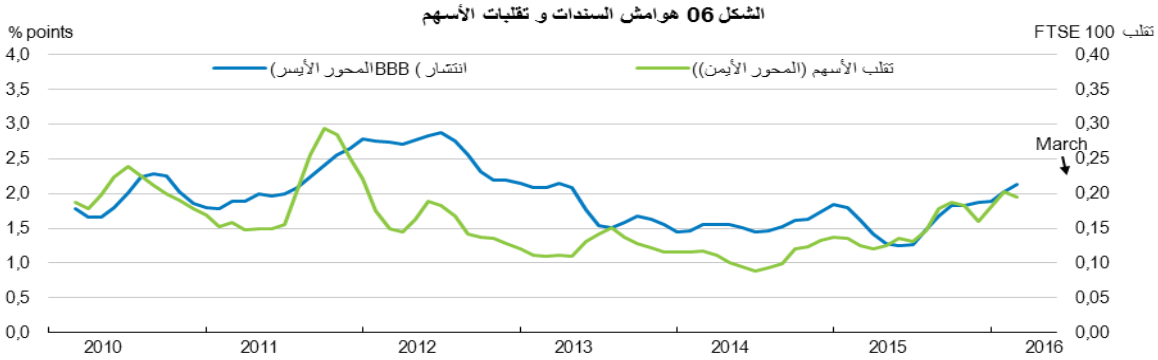

Source : Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 18

تصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تسبب في خسارة المملكة المتحدة للإنتاج بنسبة تتراوح بين 1.7% و 2.5 % بنهاية العام 2018. وتشير القيمة المضافة المعززة للتوقعات إلى أن هذه التكاليف مدفوعة إلى حد كبير بمراجعة هبوطية للنمو التوقعات ردا على التصويت. لذلك يبدو من المعقول أن الصعود الأخير للقومية الاقتصادية يمكن أن يكون له تأثير على الرخاء الاقتصادي في المستقبل. وبقدر ما يتصرف المشاركون في السوق بطريقة استشرافية ، فإن توقعات التفكك الاقتصادي وإزالة العولمة يمكن أن تؤثر بالفعل على الاستثمار والاستهلاك اليوم. بالإضافة إلى ذلك ، مع تمزيق الاتفاقات التجارية ، وإبطال التحالفات القديمة ، والتدابير الحمائية المتصورة ، ازداد عدم اليقين في السياسات زيادة كبيرة. زيادة عدم اليقين ، أيضًا ، قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

جاءت نتيجة الاستفتاء في 23 يونيو 2016 بمثابة مفاجأة كبيرة. كان "لا يزال" متقدمًا في استطلاعات الرأي للناخبين معظم الوقت وأوضحت أن المراهنة على الأسواق ستفوز بهامش كبير. ثانياً ، لم يكن سلوك التصويت ذا صلة إلى حد كبير بأداء المملكة المتحدة للاقتصاد الكلي. بدلاً من ذلك ، وفقًا للعديد من المراقبين ، كانت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تستند في الغالب على الضرورة السياسية "لاستعادة السيطرة" "take back control."

تتيح لنا تجربة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قياس تكاليف القومية الاقتصادية لأن خروج المملكة المتحدة (في نهاية المطاف) من السوق الأوروبية الموحدة يستلزم تفككًا اقتصاديًا كبيرًا. ستتجاوز صدمة التفكك التجارة في السلع والخدمات.

قد يصبح سوق العمل البريطاني أقل انفتاحاً على العمال الأجانب ، ومن المرجح أن تتأثر أسواق رأس المال من خلال التفكك من السوق الأوروبية المشتركة للخدمات المالية. ومع ذلك ، في حين أن اتجاه التغيير واضح ، إلا أن المدى الدقيق للتفكك لا يزال غير مؤكد ، لأسباب ليس أقلها أن تفاصيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا تزال قيد التفاوض، وبالتالي، فإن تجربة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تعشش كلاً من صدمة التفكك المتوقعة وصدمة عدم اليقين في السياسة: إنها عرض للقومية الاقتصادية.

إخضاع المملكة المتحدة للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أمر عشوائي في الواقع فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ، لأن تطورات الاقتصاد الكلي كانت غير مهمة إلى حد كبير بالنسبة لقرار إجراء استفتاء و نتائجه. وفقًا لمعظم المراقبين السياسيين . كانت العوامل هي المفتاح في كلتا الحالتين. في عام 2013 ، وعد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بإجراء استفتاء كتنازل للجناح المتشكك في اليورو في حزبه. هذا الانطباع – الذي ساد الاستفتاء في نهاية المطاف – تغذيه الاعتبارات السياسية إلى حد كبير ، بدلاً من المخاوف بشأن النمو الاقتصادي أو دورة الأعمال. كان الجانب الأساسي هو فكرة "استعادة السيطرة" ، وهذا بدوره بسبب المخاوف بشأن السيادة السياسية ، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة وأحكام محكمة العدل الأوروبية . هذا لا يعني أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لا ترتبط بسلوك التصويت الفردي. على سبيل المثال ، تباين سلوك التصويت بشكل منهجي من حيث التحصيل العلمي ، والديموغرافيا ، والهيكل الصناعي الإقليمي ، ومع ذلك ، فمن غير المرجح أن تؤثر هذه العوامل على الأداء الاقتصادي بشكل منتظم على مستوى الاقتصاد الكلي. وما يهم تحليلنا هو أن قرار الصمود[24].

IV – 2 خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يحدث صدمة سلبية كبيرة للاقتصاد البريطاني قد تمتد إلى بلدان أوروبية أخرى.

على افتراض أن أسعار الفائدة الثابتة عند الحد الأدنى الصفري ، سيتم تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بمقدار 0.5 نقطة مئوية في كل من عام 2017 وعام 2018. ويضيف ظهور صدمة التجارة في عام 2019 إلى هذه التكاليف بشكل كبير ، مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 نقطة مئوية في ذلك العام . وستكون هذه الصدمات أكبر من دون انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني المدرجة في السيناريو ، على الرغم من أن تأثير هذا التغيير قد يكون أضعف الآن مما كان عليه في الماضي. بحلول عام 2020 ، سيكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر من 3٪ أقل من المستوى الذي كان سيكون عليه لولا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (الشكل 11) ، أي ما يعادل تكلفة 2200 جنيه إسترليني لكل أسرة. بحلول عام 2023 ، حتى مع تلاشي الصدمات قبل المخاطرة ، وبدء الاقتصاد في التكيف مع الصدمة التجارية الكبيرة ، التي ساعدها انخفاض طويل الأمد لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ، سيظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أدنى بنسبة 2.5٪ عن غير ذلك.

الشكل (07): الآثار القريبة المدى من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي .

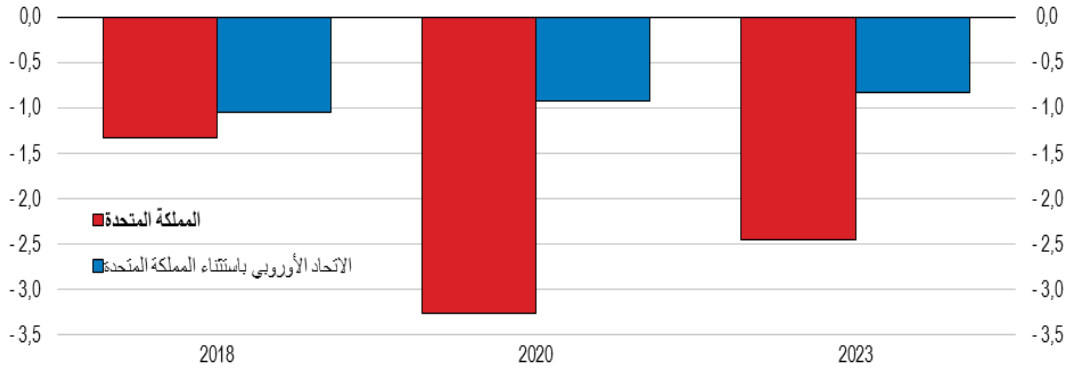

Source : Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 18

يظهر الشكل السابق أنه في المدى القصير سيزداد تراجع الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا، فبحلول العام 2020 و هي السنة التي تلت التصويت بالخروج سيبلغ التراجع أشده ، فيما سيعرف الناتج الاجمالي للاتحاد الأوربي تحسنا نوعيا، هذا و سيتحسن مستوى الأداء البريطاني بحلول سنة 2023 .

IV – 3 تراجع التجارة الخارجية

يعكس الانخفاض الحقيقي في سعر الصرف التعديل المطلوب للمساعدة في استعادة التوازن الخارجي في حالة انخفاض الصادرات. ومع ذلك ، تدهورت معدلات التبادل التجاري في المملكة المتحدة بشكل حاد ، مع انخفاض أسعار الصادرات ، حيث يحاول المصدرون تحسين حصتها في السوق العالمية ، وارتفعت أسعار الواردات بحدة بسبب انخفاض سعر الجنيه الإسترليني. ضرب انخفاض الصادرات والاستثمار وانخفاض سعر الصرف الحقيقي أحجام الواردات بشكل كبير ، مع انخفاض أكثر من 9 ٪ بحلول عام 2020. في ذروته في عام 2020 ، سيكون معدل البطالة في المملكة المتحدة حوالي 1.5 نقطة مئوية فوق خط الأساس. سيكون الاستثمار في الأعمال التجارية أكثر تضررًا بشكل خاص ، حيث سينخفض بأكثر من 10٪ بحلول عام 2020. كما ستتأثر أسعار الأسهم بشدة ، حيث تنخفض في البداية بنحو 15٪[25].

IV – 4 عجز محتمل في الحساب الجاري

العجز الكبير في الحساب الجاري، والذي يعرض المملكة المتحدة إلى التوقف المفاجئ، وقضايا إعادة تمويل الديون هي مخاطر إضافية في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. بلغ عجز الحساب الجاري حوالي 5.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من عام 2015 ، وبلغ مستوى غير مسبوق من 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير. تم تمويله بشكل أقل من خلال الاستثمار المباشر في النصف الثاني من العام، مما يخلق مخاطر مهمة إذا كان هناك تدفقات كبيرة ورأسمالية خارجية.

علاوة على ذلك ، فإن إعادة تمويل الدين الحكومي قد يتعرض أيضًا لضغوط أكبر مما هو مفترض في السيناريو على المدى القريب. يقترب الدين العام من 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي (تعريف ماستريخت) ، وحوالي ربعه يحتفظ به الأجانب ، ومتوسط استحقاق الدين العام طويل (يزيد قليلاً عن 15 سنة). في يناير 2016 ، فشل مزاد ديون الحكومة البريطانية لمدة خمس سنوات تقريبًا ، وهناك خطر أن يتجنب المستثمرون الأجانب ديون الحكومة البريطانية في أعقاب نتائج الاستفتاء لصالح خروج بريطانيا

من الاتحاد الأوروبي. يمكن أن يخضع النظام المصرفي أيضًا لهروب رأس المال ، وعلى الرغم من أنه يتمتع برأس مال كبير ومخزونات سيولة تفوق ما قبل الأزمة ، أعلن بنك إنجلترا أنه سيقدم دعمًا إضافيًا للسيولة للبنوك قبل الاستفتاء مباشرة وبعده. إذا كانت هذه المخاطر تتحقق ، فإنها ستفاقم الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (08): رصيد الحساب الجاري لبريطانيا

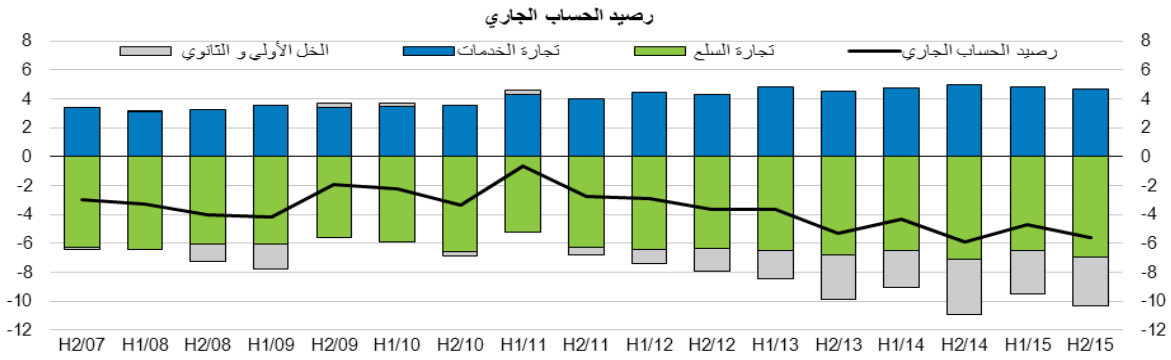

Source : Kierzenkowski R, Op.cit, p 18

IV – 5 ارتفاع تكاليف الصدمات في جانب العرض على المدى الطويل

- **من المتوقع ان تنخفض مستويات التجارة الخارجية، ونمو التأثير السلبي لبريكسيت على التجارة سيزيد مع مرور الوقت.**

سوف يزيد الاختلاف التنظيمي بشكل مطرد ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة. بعض العلاقات التجارية مع الشركات الأجنبية سوف تتعطل. ومن شأن الخسارة التدريجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير ، وخاصة في الصناعة والخدمات المالية ، أن تزيد من قدرة الصادرات.

– خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيجعل المملكة المتحدة أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. إذا ضاعت فرص الوصول إلى السوق الموحدة ، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدنية إلى أدنى مستوى لا يمكن تجنبها ، مما يقلل من تدفقات الأفكار والمعرفة الجديدة إلى المملكة المتحدة. هذا من شأنه أن يضعف الاستثمار الثابت ، ويقلل من قدرة التصدير ويضرب الابتكار والإنتاجية (التقدم التقني) مع مرور الوقت. ستنخفض الجودة الإدارية أيضًا ، بالنظر إلى الأدلة على أن جودة الإدارة أعلى في الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في المملكة المتحدة منها في الشركات المحلية، مما يضر بالكفاءة التنظيمية ويزيد من الإنتاجية الإجمالية. يمكن تحويل بعض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي لأن المملكة المتحدة ستصبح أقل جاذبية لعملاء الاتحاد الأوروبي وغير الاتحاد الأوروبي[26]. يمكن للشركات الأجنبية في قطاع السلع أن تفضل الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي لضمان الوصول إلى السوق الموحدة والتيقن من العلاقات التجارية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي. وقد يحدث نفس الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي إذا تقلصت إمكانية تصدير الخدمات المالية إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب فقدان حقوق جواز السفر. أشارت بعض المؤسسات المالية بالفعل إلى أنها ستعيد النظر في حجم وجودها في المملكة المتحدة بعد اختيار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

IV – 6 انخفاض الهجرة سيؤدي إلى انخفاض نمو القوى العاملة

السياق الحاسم للرأي العام حول الاندماج هو العداء البريطاني للهجرة. حوالي ثلاثة أرباع السكان معادون للهجرة (سواء كانت قانونية أو غير قانونية)، مما يجعل الشعب البريطاني عامًا غريبًا. علاوة على ذلك ، كانت الهجرة قضية سياسية بارزة لمدة عقد بعد فترة لم تكن فيها سمة من سمات النقاش السياسي أو الإعلامي. ارتفع ظهورها بشكل ملحوظ في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، وكانت الهجرة تحتل المرتبة الأولى بين أهم القضايا التي تواجه بريطانيا في استطلاعات الرأي العام منذ ذلك الحين.

هناك اتجاهان يمكن تحديدهما. أولاً ، يعتقد ما يزيد قليلاً عن نصف الجمهور البريطاني أن دمج المهاجرين "ضعيف". هذا أقل من العداء العام للهجرة ولكنه لا يزال كبيراً. الأهم من ذلك ، أن الجمهور أكثر إيجابية حول أطفال المهاجرين: ثلثا يبلغون الاندماج الإيجابي. بشكل عام، المجتمع البريطاني لديه إجماع في الرأي حول اندماج المهاجرين ، لكن ما يفهمه الجمهور هو أن الاندماج أقل وضوحًا. من المحتمل أن تكون المشاعر الإيجابية لسكان المدينة مرتبطة بالتجربة المباشرة والقرب النسبي – وهو اكتشاف يؤكد الفرضية القائلة بأن التواصل الاجتماعي يؤثر على كيفية تشكيل العلاقات والتصورات.

ثانياً ، أفاد عامة الناس في المملكة المتحدة (إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية واسكتلندا) أن 75 إلى 80 في المائة من الناس في أحيائهم يتعاطفون مع بعضهم البعض . غالباً ما ترتبط الهجرة بشكل جيد بالهجرة، لكن التحليلات التي تتحكم في العوامل الأخرى تشير إلى أن هذا التأثير ناجم بشكل أساسي عن الفقر والحرمان الاجتماعي. ومع ذلك ، فإن آثار توطين مزيد من المهاجرين قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط والتوترات الحالية على سبيل المثال ، بعض الخدمات العامة.[27].

منذ عام 2006 ، كان عدد المهاجرين السنويين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة يتقلب حوالي 500000. الهجرة من الاتحاد الأوروبي قد ارتفع إلى مستوى الهجرة من دول خارج الاتحاد الأوروبي ، مدفوعًا بالمهاجرين من أعضاء الاتحاد الأوروبي القديمين (EU15). ربما بسبب ضعف أسواق العمل في العديد من هذه البلدان. أدت إزالة القيود الانتقالية على العمال البلغاريين والرومانيين في نهاية عام 2013 أيضًا إلى تدفقات أقوى من هذه البلدان (EU2). أدت الهجرة من البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 (EU8) إلى زيادة التدفقات إلى الداخل خلال الفترة 2006–2008 ، لكنها ظلت مستقرة إلى حد ما منذ ذلك الحين.

الشكل (09): الهجرة كمحرك مهم للعمالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة

- المساهمات في التغيير في إجمالي العمالة حسب بلد الميلاد(مليون) –

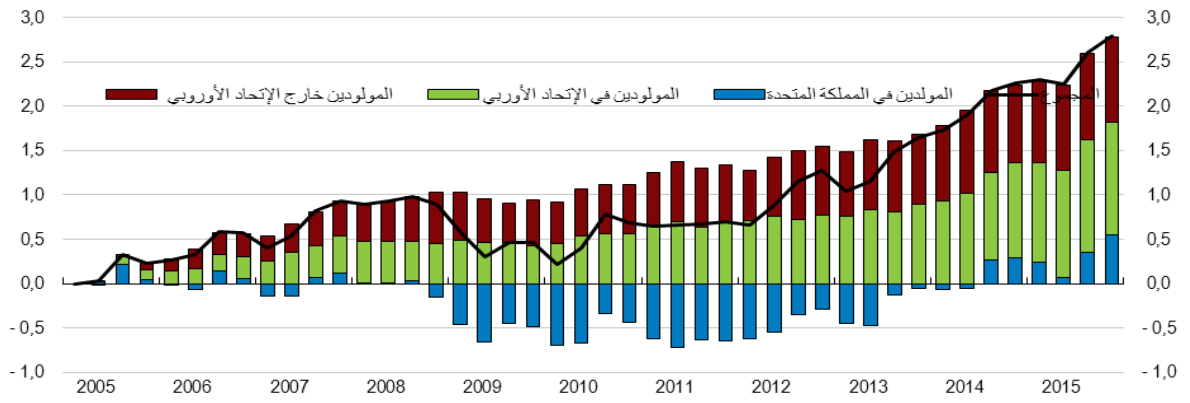

Source : Kierzenkowski R, Op.cit, p 27

يظهر الشكل السابق تحسن دول العمالة البريطانية في دعم العمالة في الاتحاد الاوربي، حيث تحول مسار الهجرة من دول الاتحاد الى بريطانيا خلال الفترة 2005 – 2014 ، ليتحول الامر ابتداءا من 2015 لصالح العمالة البريطانية التي هاجرت الى بعض دول الاتحاد الأوروبي، و عليه فان العديد من المواطنين البريطانيين سيفقدون و ظائفهم أو على الأقل العديد من المزايا التي كان يمنحها الاتحاد الأوربي للعمالة البريطانية، و التي على رأسها المزايا الضريبية .

الشكل (10):نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع المساهمات

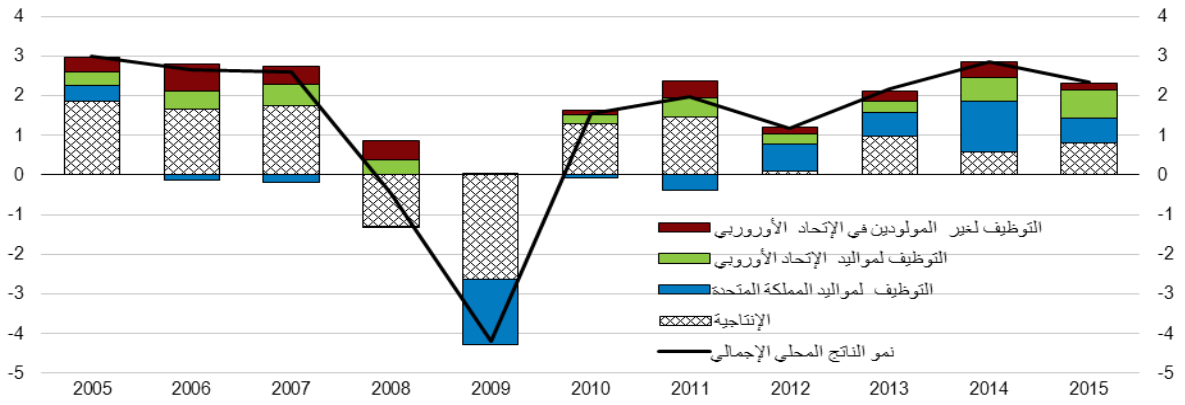

Source : Kierzenkowski R, Op.cit, p 27

يساهم المهاجرون من الاتحاد الأوروبي مساهمة إيجابية في المالية العامة ، على الرغم من الاعتماد على نظام الرعاية الاجتماعية في المملكة المتحدة ، وهو ما ينطبق أيضًا على المهاجرين البريطانيين في أماكن أخرى في الاتحاد الأوروبي. نظرًا لأن الغالبية العظمى من المهاجرين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يعملون ، فإن احتمال حصولهم على مزايا خارج العمل أقل احتمالًا. ومع ذلك ، نظرًا لأن المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الجديدة لديهم أجور منخفضة نسبيًا ، فإنهم في أغلب الأحيان مؤهلون للحصول على ائتمانات ضريبية أثناء العمل. المساهمة المالية الصافية للأسر المهاجرة في المملكة المتحدة إيجابية، والأسر من المهاجرين من الاتحاد الأوروبي ليست استثناء. بما أن المهاجرين في المملكة المتحدة يستفيدون من نظام الرعاية الاجتماعية الخاص به ، فإن الأمر نفسه ينطبق على المهاجرين البريطانيين في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. يحصل حوالي 30 ألف مواطن بريطاني على إعانات بطالة في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. هذه المجموعة أصغر من 65000 فرد من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الذين يتلقون إعانات في المملكة المتحدة ، لكن توزيع البلد مختلف. على وجه الخصوص ، يفوق عدد العاطلين عن العمل في المملكة المتحدة في تسعة من دول الاتحاد الأوروبي الغنية عدد المطالبين من تلك البلدان في المملكة المتحدة ، وتميل المنافع في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى إلى أن تكون أعلى منها في المملكة المتحدة.

IV – 7 اتفاقيات التجارة المستقبلية

لدى أعضاء الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية مشتركة ويمثلها الاتحاد الأوروبي في جميع المفاوضات التجارية الدولية. بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، ستصبح المملكة المتحدة لاعباً مستقلاً ، حر في البحث عن صفقات تجارية خاصة بها مع بقية العالم. يمكن أن تستخدم المملكة المتحدة هذه الحرية للبحث عن الصفقات التجارية الجديدة مع دول مثل الصين والهند والولايات

المتحدة، والتجارة مع هذه البلدان غير التابعة للاتحاد الأوروبي ترتفع بالفعل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن حجم هذه الزيادات لا يكفي لتعويض الانخفاض في التجارة مع الاتحاد الأوروبي. كون أن جزءًا من الاتحاد الأوروبي لا يقيد قدرة شركات المملكة المتحدة على التجارة مع بقية العالم.

عند التفاوض على صفقات تجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، لن تحتاج المملكة المتحدة إلى حل وسط مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. من ناحية أخرى ، سيتعين على المملكة المتحدة تحمل تكلفة توظيف الموظفين المدنيين لإعادة بناء قدرتها على إجراء مفاوضات تجارية. الأهم من ذلك أن المملكة المتحدة سوقًا أصغر من الاتحاد الأوروبي ، وسيكون لديها قدر أقل من المساومة في المفاوضات التجارية من الاتحاد الأوروبي[28].

خلاصة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثة عرض الآثار المحتملة لتمسك بريطانيا بنهج الحفاض على قومتيها الاقتصادية، لكن في الأخير من المهم الإشارة إلى أنه هناك العديد من الآفاق البحثة لهذا الحقل البحثي التي يمكن الولوج إليها ، و يمكن الإشارة هنا إلى أن تقييم التأثير السببي للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الكلي في المملكة المتحدة ، نحتاج إلى تحديد اقتصاد مقارنة مناسب ، وهو مؤشر معاكس.

تركيزنا على الآثار الديناميكية للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني، قادنا الى استنتاج مجموعة من الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية تمثل من الناحية المالية تكاليف ستتحملها بريطانيا على المديين المتوسط و الطويل.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

- القومية الاقتصادية على انها شكل من الأشكال الحمائية الحديثة للاقتصاديات الوطنية، و تعود أسباب تجددها لنوعين الدوافع، أولاها يترتبط بالمحيط الخارجي و المتحور حول التنافسية، و ثانيها يتعلق بالموجات الاجتماعية السياسية الجديدة التي ظهرت في الدول المتقدمة و المطالبة بتوفير القومية الاقتصادية ؛
- تعتمد العواقب الاقتصادية المترتبة على مغادرة الاتحاد الأوروبي على السياسات التي تتبعها المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن انخفاض التجارة بسبب انخفاض التكامل مع دول الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يكلف اقتصاد المملكة المتحدة أكثر بكثير من المكتسبة من انخفاض المساهمات في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
- حتى لو وضعنا جانبا الاستثمارات الأجنبية والهجرة والعواقب الديناميكية لتخفيض التجارة، فإننا نقدر آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التجارة ومساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي تعادل انخفاض الدخل بين 1.3 ٪ و 2.6 ٪ (850 جنيه استرليني إلى £ 1700 لكل أسرة في السنة). وبمجرد أن ندرج الآثار الطويلة الأجل لبريكسيت على الإنتاجية ، فإن الانخفاض في الدخل يزيد إلى ما بين 6.3 ٪ و 9.5 ٪ (حوالي 4200 جنيه إسترليني إلى 6400 جنيه إسترليني لكل أسرة في السنة).
- خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يؤدي الى فقدان العديد من المزايا التجارية التي يتيحها الاتحاد الأوربي من الناحية الداخلية البينية ، و من ناحية الاتفاقات الخارجية، غير ان الامر له فوائد ايضا، من ناحية اتاحة فرض تفاوضية أحسن .

الإحالات والمراجع :

[1] Macchiarelli, Corrado ,(2018) What is the EU-UK relation all about? Tracking the path from monetary integration to "ever closeness", LSE '*Europe in Question', LEQS Paper No*. London School of Economics and Political Science,137/2018 (September), p 05.

[2] Nielsen, K., (1998), Liberal Nationalism, Liberal Democracies and Secession, *University of Toronto Law Journal*, 48(2), p 262.

[3] عتيق ،أمحد،(2018). مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية الناشر :المركز الديمقراطي العريب ، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، ص 25 .

[4] Wilf Stevenson.(2007), economic nationalism, Smith Institute, p 4.

[5] Francesco Gaudiosi.(2018). Economic Nationalism and the Post-Global Future, IAI COMMENTARIES, p 1 https://www.iai.it/sites/default/files/iaicom1804.pdf *(consulté le* 21/01/2020*).*

[6] Ibid, p 2.

[7] A. PICKEL, (2003). Explaining, and explaining with, economic nationalism, Nations and Nationalism 9 (1), p 116.

[8]Ibid, p 118.

[9] Balassa, Bela. (1961). The Theory of Economic Integration. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin.

[10] Amr Sadek Hosny, (2013), Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, 2(5) May, p 134

[11] بن ناصر، مُحَّد، (2007)، المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 06

[12] BELA BALASSA (1994), The Theory of Economic Integration: An Introduction, The European Union , Macmillan Publishers Limited p 125.

[13] RICHARD E. BALDWIN, REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION, p 1599 : https://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/6388762/baldwin_venables_handbook_199.pdf? *(consulté le 25/*01/2020*).*

[14] عتيق ،أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[15] Desmond Dinan, Fifty Years of European Integration: A Remarkable Achievement, Fordham International Law Journal, Volume 31, Issue 5, 2007, p 1119.

[16] Ellison, J. (2000). Threatening Europe: Britain and the creation of the European Community, 1955-58. London: Macmillan, p. 17

[17] Jonathan Hopkin, (2017), When Polanyi Met Farage: Market Fundamentalism, Economic Nationalism, and Britain's Exit from the European Union, p10.

[18] Palmer, J. 1993 'Half-hearted Embrace of A Divided Nation' in Keegan, V. and 302 Kettle, M. The New Europe. London: Fourth Estate, p43

[19] Naim, T. 1973 The Left Against Europe. Harmondsworth: Penguin.p 37

[20] Christopher G. Gifford, The British State and European Integration The Politics of Modernisation, phd, theses, Department of Sociology London School of Economics and Political Science, 2014 , pp 14 – 15

[21] Rasa Daugėlienė and Paulius Puskunigis, The Scope and Specificity of Economic Relations Between the EU and the United Kingdom in Brexit Case , David Ramiro Troitiño • Tanel Kerikmäe • Archil Chochia, Brexit History, Reasoning and Perspectives, Springer International Publishing, p 272

[22]Rasa Daugėlienė and Paulius Puskunigis, The Scope and Specificity of Economic Relations Between the EU and the United Kingdom in Brexit Case , David Ramiro Troitiño • Tanel Kerikmäe • Archil Chochia, Brexit History, Reasoning and Perspectives, Springer International Publishing, p 274

[23] Thomas Sampson.(2017), Brexit: The Economics of International Disintegration, Journal of Economic Perspectives—Volume 31, Number 4, 167

[24] Kierzenkowski R, Pain N, Rusticelli E, Zwart S (2016) The economic consequences of Brexit: a taxing decision. OECD Economic Policy Papers, (16), p 26

[25] Ibid, p 25

[26] Shamit Saggar, Will Somerville,(2012),BUILDING A BRITISH MODEL OF INTEGRATION IN AN ERA OF IMMIGRATION: Policy Lessons for Government, Government. Washington, DC: Migration Policy Institute.May, p 2

[27] Swati Dhingra et all. (2018), The consequences of Brexit for UK trade and living standards, The Centre for Economic Performance, the London School of Economics, p 7 : http://eprints.lse.ac.uk/66144/1/__lse.ac.uk_storage_LIBRARY_Secondary_libfile_shared_repository_Content_LSE%20BrexitVote%20blog_brexit02.pdf

[28] Steinberg,J. B, (2018).Brexit and the Macroeconomic Impact of Trade Policy Uncertainty, Journal of International Economics (September 25), pn 178